المهاجرون قسرًا والانسجام الاجتماعي في تركيا

إيبك جوشكن وأوزلم كوج*

الهجرة الجماعيّة ظاهرة عالميّة سببها القوى العالميّة، فالهجرات الجماعيّة للنّاس بحثًا عن الخبز والمياه الصّالحة للشّرب وغيرها من ظروف المعيشة ليست من صنع رؤساء البلديّات في أيّ مدينة بالعالم، فالنّاس حملوا على الهجرة بفعل القوى العالميّة التي تركتهم محرومين من أسباب الوجود، وأجبرتهم على التّرحال أو الموت. ولهذا فالمشكلة كبيرة جدًّا. ولكنّ المهاجرين ذهبوا إلى ميلانو وروما ولندن وإسطنبول، والذين ينبغي عليهم معالجة هذه المشكلة هم رؤساء بلديّات تلك المدن، أو أعضاء مجلس البلديّة.

زيغمونت بومان وكارلوس بردوني،

الدَّولة وحالة الأَزْماتِ، ص24.

* وزارة التعليم، تركيا

Forced Displacement and Social Harmony in Turkey

IPEK COŞKUN AND ÖZLEM KOÇ*

ABSTRACT This study focuses on determining which definition of cultural harmony applies to the Turkish case, or which harmonic approach exists in public institutions and NGOs? It is difficult nowadays to find an exemplary state that demonstrates a model approach to this issue in the world. Thus, the harmonic work and policies applied by Turkey -which has the largest number of migrants in the world- towards migrants in recent years deserves analysis and scrutiny. The performance that Turkey has demonstrated on the subject of harmony can set an example for the world. The focal point here is the extent to which civilians contribute to this process and the extent of cooperation with public institutions.

* Minsitry of Education, Turkey

رؤية تركية
2019 - (8/1)
68 - 55

المدخل:

يمكـن القـول: إنّ الهجـرة التي باتت مـن كبرى الظّواهـر المجتمعيّة في عصرنا -ولاسـيّما الهجـرة القسريّـة- جعلت حـدود البلـدان وهياكلها الموجودة أكثـر تدفّقًا بالمعنـى الاجتماعيّ والسّـياسيّ والثّقافيّ. والسّياسات التي تتّبعها البلدان المستضيفة للمهاجرين في هذه الحال هي التـي تحـدّد فيـما إذا كان الموضوع سـيخلق أزمةً مجتمعيّـةً أو قيمةً مضافةً، وهـذا يعتمد بطبيعة الحال على مدى نجاح هذه السّياسـات، ونجاحها يعتمد على مدى تماسـكها، وهذا التّماسـك يحتاج إلى إضفاء المعاني المشـتركة للمفاهيم، والتّقدّم على أرضيّة مشـتركة لتأمين هذا التّماسـك يحمل أهمّيّةً كبيرةً. في هذه الدّراسـة قدّمنا في البداية مناقشـة مفهوم الانسجام، قبل الخوض في الأعمال التي تجري في تركيا من أجل تحقيقه. والعمل على توضيح مفهوم الانسجام من خلال القيم المشـتركة وثقافـة المواطنة وفروقات النّظام والتّحكّـم، والتّضامن الاجتماعيّ، والرّفاهية الاجتماعيّة، والتّصوّرات الاجتماعيّة، ورأس المال الاجتماعيّ، والانتماءات الإقليميّة، وعناصر الهويّة- يعقّد تعريف المرونة التي يحملها [الانسـجام] من حيث الوظيفة والمضمون[1]. يعرض الجـدول1 تعريفًـا لمفهوم الاندمـاج والانسـجام الثّقافيّ والاسـتيعاب كما هو مبّـين في معجم مصطلحات الهجرة الّذي أعدّته منظّمة الهجرة الدّوليّة (International Organization for Migration-IOM). ورغـم أنّ تعريفـات المنظّمة تطغى عليها النّظرة التّفاعليّة في مفهـوم "الاندمـاج"- فإنّه يلاحـظ أنّها لا تخلو مـن تعريف ممنهج للانسـجام، ولا تحوي على مؤشّرات أو دلالات سلبيّة.

الاستيعاب أو الاحتواء	الانسجام الثّقافيّ	الاندماج
الاستيعاب: يعني أن تتكيّف مجموعة إثنيّة أو اجتماعيّة -في الغالب تكون أقلّيّةً- مع مجموعة أخرى. ويأتي بمعنى التّغيّر في اللّغات والتّقاليد والقيم والأفعال أو حتّى المصالح الحياتيّة الأساسيّة، ومشاعر الانتماء. والاستيعاب حالة تذهب إلى أبعد من الانسجام الثّقافيّ.	الانسجام الثّقافيّ: يعني أن يتبنّى الأشخاص أو المجموعات القادمة من ثقافة معيّنة عناصر ثقافة أجنبيّة (من حيث الخطاب والأفكار والأقوال والأفعال والقيم والضّوابط) على مراحل. والانسجام الجزئيّ أو الكلّيّ ينجم عن التّفاعل والتّماس بين الثّقافات المتباينة عن طريق الهجرة والعلاقات التّجاريّة.	الاندماج: يعني العملية التي يعدّ فيها المهاجرون جزءًا من المجتمع أفرادًا وجماعات. ولكي تتقبّل المجتمعات المهاجرين هناك متطلّبات تختلف من بلد لآخر. الاندماج ليس من مسؤوليّة مجموعة واحدة دون غيرها، إنّما هو مسؤوليّة المهاجرين والبلدان والمجتمعات المستضيفة ومؤسّساتها.

الجدول 1 : تعريفات منظّمة الهجرة الدّوليّة لمفهوم الانسجام

المصدر: معجم مصطلحات الهجرة، منظّمة الهجرة الدّوليّة، 2009

الانسجام الثّقافيّ في هذا المعنى نهج يذيب المهاجرين في ثقافة المجتمعات المستضيفة بحسب تعريف الاندماج. وكما يتّضح من التّعريفات يتمّ الحديث عن عمليّة أكثر بنيويّة في الاندماج في سياق الانسجام مع العمالة والتّعليم. وفي هذا السّياق يبدو أنّ سياسات الاندماج الجيّدة والمطبّقة في أوربّا الغربيّة تحديدًا تجعل المهاجرين أكثر مقاومةً لعدم المساواة.[2] فالاندماج يؤمّن التّمثيل البنيويّ للمهاجرين، ويعدهم بمستقبل مشرق في مجال التّعليم والعمالة.

من جهة أخرى، يشير الاندماج إلى عمليّة ثنائيّة الجانب تتطلّب تحقيقًا متبادلًا. وفي هذا المضمار يجري العمل مؤخّرًا على تكوين بنية يشجّع فيها المهاجرون على أداء دور فاعل في أثناء الانسجام. فيكون التّركيز على فعاليّات مثل: انتشار دورات اللّغة، وإعداد برامج التّوجيه الثّقافيّ، وتزويد المهاجرين بمعلومات تفصيليّة عن الإجراءات التي تتطلّب الانسجام، وتقديم الخدمات الإرشاديّة، وهيكلة التّرتيبات القانونيّة التي تتعلّق بمشاركتهم في الحياة التّعليميّة والعمليّة. يلاحظ في هذه المرحلة أنّه من الأهمّيّة بمكان أن يحقّق المهاجرون انسجامًا مع المجتمعات التي يعيشون فيها من دون أن ينسلخوا عن ثقافتهم.[3]

يدور محور البحث في هذه الدراسة حول أيّ واحدة من هذه التّعريفات تنطبق على الحالة التّركيّة، أو ما نهج الانسجام في المؤسّسات العامّة وفي المنظّمات غير الحكوميّة؟ إنّه من الصّعب أن تجد في الوقت الحاضر دولةً قدوةً تبدي نهجًا نموذجيًّا في هذا الموضوع في العالم. ومن ثمّ فإنّ أعمال الانسجام والسّياسات التي طبّقتها تركيا –وهي التي تحتوي أكبر عدد من المهاجرين في العالم– حيال المهاجرين خلال الأعوام الأخيرة تستحقّ التّحليل والتّمحيص. وإنّ الأداء الذي أبدته أو الذي ستبديه تركيا في موضوع الانسجام يمكنه أن يقدّم مثالًا يحتذى به في العالم. النّقطة المحوريّة هنا هي مدى إسهام المدنيّين في هذه العمليّة، ومدى إمكانيّة التّعاون مع المؤسّسات العامّة.

السّياسات الكلّيّة حيال انسجام المهاجرين في تركيا:

لم تستحدث تركيا سياسات موجّهةً إلى المهاجرين إلّا في وقت قريب مضى، رغم أنّها تشكّل معبرًا للمهاجرين منذ سنين طويلة، ومع ذلك أصبحت في السّنوات الماضية مركزًا للمهاجرين، وهذا حملها على رسم سياسات الهجرة المستدامة. ورغم أنّ تركيا استقبلت آلاف المهاجرين من دول الجوار الفارّين من ويلات الحروب في القرن العشرين، فإنّ نقطة انعطاف تركيا في موضوع الهجرة كانت الحرب السّوريّة التي اندلعت عام 2011، ولا تزال رحاها تدور إلى اليوم، فالمهاجرون السّوريّون الّذين كنّا نذكرهم في الأعوام الأولى من الحرب بالمئات والألوف بلغ عددهم اليوم أربعة ملايين تقريبًا، بحسب الأرقام الرّسميّة[4]. هذه الحالة الطارئة الاستثنائيّة استدعت ترتيبات قانونيّة، حيث بدئ بسنّ التّرتيبات القانونيّة بشأن المهاجرين عام 2013، ولاتزال مستمرّةً إلى يومنا هذا، وتركّز في جلّها على الإقامة والعمالة والتّعليم. إنّ موضوع انسجام المهاجرين أخذ طابعًا قانونيًّا للمرّة الأولى في قانون الأجانب والحماية الدّوليّة الذي صدر عام 2013.

الشّكل 1: التّرتيبات القانونيّة بشأن المهاجرين القسريّين في تركيا

المادّة 96- الانسجام:

(1) يمكن للمديريّة العامّة لإدارة الهجرة أن تخطّط فعاليّات الانسجام، ضمن الإمكانيّات الماديّة والاقتصاديّة، مستعينةً بمقترحات وإسهامات المؤسّسات العامّة والإدارات المحلّيّة والمنظّمات غير الحكوميّة والجامعات والمنظّمات الدّوليّة؛ بغية تسهيل الانسجام المتبادل بين المجتمع التّركيّ والأجانب أو طالبي اللّجوء، أو الأشخاص الّذين هم في وضع الحماية المؤقّتة، واكتساب المعلومات والمهارات التي من شأنها أن تسهّل عليهم التّحرّك بمفردهم من دون الحاجة إلى شخص ثالث في جميع مجالات الحياة الاجتماعيّة في بلدنا، أو في البلدان التي استقرّوا فيها من جديد، أو في بلدانهم لدى العودة إليها.

(2) يمكن للأجانب المشاركة في الدّورات التي تتناول المستويات الأساسيّة من الحقوق والواجبات المترتّبة عليهم فيما يتعلّق بالبنية السّياسيّة في بلدنا ولغته ونظامه القانونيّ وثقافته وتاريخه.

(3) بإمكان المديريّة العامّة لإدارة الهجرة أن تتعاون مع المؤسّسات العامّة والمنظّمات غير الحكوميّة لنشر دورات في الاستفادة من الخدمات العامّة والخاصّة، والوصول إلى النّشاطات التّعليميّة والاقتصاديّة، والاتّصال الاجتماعيّ والثّقافيّ، وتلقّي الخدمات الصّحّيّة العامّة، والتّعليم عن بعد، وفعاليّات التّعريف والتّوعية الأخرى بأنظمة مشابهة.

تمنح المادّة 91 من قانون الأجانب والحماية الدّوليّة المديريّة العامّة لإدارة الهجرة صلاحيّة تأمين انسجام الأجانب في بلدنا. فتعمل المديريّة العامّة لإدارة الهجرة على تسيير الأعمال والإجراءات المتعلّقة بتطبيق الإستراتيجيّات والسّياسات الخاصّة بالهجرة، وتحقيق التّنسيق بين المؤسّسات والهيئات في هذا المجال، ودخول الأجانب إلى تركيا وخروجهم منها، وإقامتهم في تركيا، وطردهم خارج الأراضي التّركيّة، والحماية الدّوليّة، والحماية المؤقّتة، وضحايا الاتّجار بالبشر. والهدف من تأسيس هذه المديريّة العامّة ذات البنية المدنيّة هو تأمين إدارة الأعمال في هذا المجال من قبل آليّات متخصّصة مفتوحة على التّجديد والتّعاون الدّوليّ، ومتابعة للتّطوّرات والمستجدّات، وباختصار، تأمين آليّات تستطيع مواكبة البنية الدّيناميكيّة للعمليّات.[5]

ومـن أهمّ الخدمات التـي تقدّمها المديريّة العامّة لإدارة الهجـرة الخدمات التي تقدّمها عبر مركز التّواصل مع الأجانب (YİMER) الذي استحدث في بنية رئاسة دائرة الانسجام، فقد لوحظ تنوّع وارتفاع في حاجة المهاجرين ممّن هم في أوضاع مختلفة، ولاسـيّما السّـوريّين الّذين هـم في وضـع الحماية المؤقّتة– إلى المعلومـات والتّوعية، فقدّم مركـز YİMER هذه الخدمات بلغتهـم، وهـذا يعدّ عمـلًا مهمًّا من أجـل تحقيق الانسـجام. فبدأ خـطّ YİMER 157 يقدّم خدماته باللّغة التّركيّة والإنكليزيّة والعربيّة والرّوسيّة، ثمّ أضيفت اللّغتان الألمانيّة والفرنسيّة في 1 أبريل/ نيسان 2016، فأصبح يقدّم خدماته بستّ لغات على مدار 24 ساعةً طيلة الأسبوع. وعبر الاتّصال بالخطّ YİMER 157 يمكن للأجانب الحصول على المعلومات المتعلّقة بأمور، مثـل الفيزا والإقامة والحماية الدّوليّة والحماية المؤقّتـة، إضافةً إلى أنّ هذا الخطّ هو خطّ الإخبار والمسـاعدة من أجل ضحايا الاتّجـار بالبشر. ويعمل في خـطّ YİMER 157 أجانب يتلقّون الاتصـالات، ويـزوّدون الأجانـب المتّصلين بالمعلومـات، ويتلقّـون أيضًا الشّـكاوى المتعلّقة بجميع الموضوعات التي تدخل ضمن مجال عمل المديريّة العامّة لإدارة الهجرة، ويرسلونها إلى الوحدات المعنيّة ضمن المديريّة العامّة، ويتابعونها، ثمّ يخبرونهم بنتيجتها.[6]

لا شـكّ أنّ ماهيّـة الأرضيّة القانونيّة التي ينتقل فيها إلى التّعليـم والعمالة تحمل أهمّيّةً كبيرةً عندما يدور الحديث عن سياسـات الانسـجام. فالسّوريّون بفضل مرسوم الحماية المؤقّتة الذي دخـل حيّـز التّنفيذ في أكتوبر/ تشرين الأوّل 2014 نالوا حـقّ الوصول إلى الخدمات الصّحّيّة والتّعليميّة والمعونات الاجتماعيّة في تركيا.[7] فيما بعد صدر تعميم الخدمات التّعليميّة والتّربويّة مـن أجـل الأجانـب ذي الرقـم 21/ 2014 في 23 سـبتمبر/ أيلـول 2014، فحدث ضمان التّعليـم للأطفال السّـوريّين، وتقديمه ضمـن مقاييس معيّنةً.[8] ويلاحـظ للمرّة الأولى وجود خطـط لتعليم اللّاجئـين في الخطّة الإسـتراتيجيّة للأعوام 2015–2019 التـي نشرتها وزارة التّربية الوطنيّة[9]. فأسفر عن كلّ هذه الأعمال التحاق الأطفال السّوريّين بالمدارس بنسبة 60 ٪ أو يزيـد[10]. كما أنّ مراكز التّعليم المؤقّتة التي فعّلت خصّيصًا للمهاجرين القسريّين السّـوريّين في تركيـا، التـي تقدّم التّعليم اعتمادًا على المنهاج الدّراسيّ المشـترك العـربيّ والتّركيّ– كانت في بدايات الأزمة حلًّا للحالات الطّارئة، لكنّها حاليًّا تشـكّل عائقًا أمام تعلّم الأطفال السّوريّين اللّغة التّركيّة بشـكل فاعل. فأوسـاط مراكز التّعليم المؤقّتة المكوّنة من الأطفال السّوريّين دون غيرهم تتمتّع بمزيد من التّجانس مقارنةً بأوسـاط المدارس الحكوميّة حيث الطّلّاب الأتراك، وهذا الأمر كان تقييمه سيّئًا من حيث الانسـجام. ولهذا السّـبب تبنّـت وزارة التّربية الوطنيّة سياسـةً تحقّق انتقال الأطفال السّـوريّين من مراكـز التّعليم المؤقّتة إلى المـدارس الحكوميّة على مراحل.[11]

وفي مجال العمالة والاسـتخدام أعدّ "مرسـوم تراخيص عمل الأجانب الّذين هم في وضع الحماية المؤقّتة" استنادًا إلى المادّة 29 من مرسوم الحماية المؤقّتة التي تنظّم وصول الّذين تشملهم الحمايـة المؤقّتة إلى سـوق العمـل، وإلى المادّة 91 من القانون ذي الرقـم 6458 المدرجة بعنوان

"الحماية المؤقّتة"، ودخل حيّز التّنفيذ بعد نشره في الجريدة الرّسميّة بتاريخ 15/ 01/ 2016، وذلك لتحديد أصول وأسس عمل الأجانب ممّن هم تحت الحماية المؤقّتة.

وبحسب هذا المرسوم يستطيع الأجانب ممّن هم تحت الحماية المؤقّتة أن يعملوا ضمن حدود الولاية المشار إليها في هويّتهم، ويخضع عملهم للقوانين التّركيّة. وتصدر تراخيص عمل الأجانب لعام واحد، وتمكن مراجعة الجهة المعنيّة لتجدّد قبل ستّين يومًا من انتهاء مدّتها.[12]

2011	2012	2013	2014	2015	2016
118	220	794	2541	4019	7053

الجدول 2: عدد تراخيص العمل المَمنوحة للسّوريّين بحسب الأعوام
المصدر: إحصائيّات وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعيّة.

يبيّن الجدول2 عدد السّوريّين الّذين حصلوا على تراخيص العمل خلال الفترة الممتدّة من 2011 لغاية 2016. يلاحظ من الجدول2 وجود ارتفاع في عدد تراخيص العمل الممنوحة للسّوريّين مع تقدّم الوقت، ولكنّه منخفض جدًّا إذا ما تمّ الأخذ بالحسبان عدد السّوريّين الّذين تشملهم الحماية المؤقّتة.[13]

نعم، قطعت أشواط لا بأس بها من أجل الانسجام على الصّعيد القانونيّ، ولكنّ الأمر بحاجة إلى مزيد من العمل من أجل تحقيق الفاعليّة في التّطبيق. إضافةً إلى ذلك، يمكننا القول: إنّ التّرتيبات القانونيّة ربّما تحتاج إلى مزيد من الوقت لملامسة آثارها الميدانيّة؛ لأنّها دخلت حيّز التّنفيذ حديثًا. ولا ننسى أنّ توعية المهاجرين بشكل سليم وكامل تشكّل العنصر الأهمّ في إدارة عمليّة الانسجام الفعّال. ولتحقيق ذلك لا بدّ من التّعاون والتّنسيق الكبير بين الإدارات المحلّيّة والمؤسّسات العامّة والمنظّمات غير الحكوميّة.

الإدارات المحلّيّة وأعمالها المتعلقة بالانسجام:

إنّ الدّور الذي تؤدّيه الإدارات المحلّيّة في عمليّة انسجام المهاجرين لا يقلّ أهمّيّةً عن دور الأرضيّة القانونيّة، لا بل هو أكثر أهمّيّةً، لكونها في تماس مباشر مع المهاجرين. ومن ثمّ فإنّ إضافة هذا الحكم: "البلديّة تقوم أو تطلب القيام بخدمات الانسجام الموجّهة إلى المهاجرين... بشرط أن تكون محلّيّةً مشتركةً" إلى المادّة 14 من قانون البلديّات ذي الرقم 5393 التي تنص على "مهامّ البلديّات ومسؤوليّاتها"، وإضافة عبارة "تسيير الخدمات ذات الصّلة بالهجرة الشّرعيّة وغير الشّرعيّة عند الحاجة" باعتبارها البند (t) إلى الفقرة الأولى من المادّة 15 من القانون ذاته، وإضافة موضوع الهجرة والانسجام إلى مهامّ ومسؤوليّات الإدارات المحلّيّة، وتبيان الصّفة الوظيفيّة- أمور مهمّة من حيث قياس فعاليّات الانسجام.[14]

تـأتي إسـطنبول وكلّس وعينتـاب حاليًّا بين أكثـر الولايات تحمّلًا لأعبـاء المهاجرين. وقد اسـتعين بأمثلة حسنة لإجراء تقييم قصير حول ماهيّة النّهج الذي تناولت به الإدارات المحلّيّة هذا الموضوع، وماهيّة التّطبيقات التي تمّت لتأمين الانسجام في هذه الولايات.

في مطلـع عـام 2017 تجاوز عدد سـكّان عينتـاب 2.300.000 شـخصًا مع السّـوريّين الّذين يعيشـون فيها. هذا الارتفاع السّريع في عدد السّـكان أدّى إلى زيادة الحاجة إلى الخدمات الاجتماعيّة، فبدأت بلديّة مدينة عينتاب الكبرى بتسيير نشاطات الانسجام الاجتماعيّ؛ تلبيةً لهذه الاحتياجات والخدمات، وعملت على تطوير الانسجام الاجتماعيّ بين المجتمع المسـتضيف، والسّـوريّين الّذين هـم تحت الحمايـة المؤقّتة، وذلك من خـلال إنجاز أعمال بالتّعـاون مـع مديريّة فـرع شـؤون المهاجريـن، ومركز الضّيوف السّـوريّين للتّعليم والمعلومات، ومركز مجتمع الأنصـار، ومركـز المجتمـع التّابع لبلديّـة مدينة عينتاب الكـبرى، ومركز صـدى النّسـائيّ للتّطويـر والتّضامن، ومركز غيزم دوغان للتّعليم التّجريبيّ، ومركز البحوث الاجتماعيّـة (SARMeR)، ودورات غـازي عينتـاب للفنّ وتعلّم المهن (Gasmek)، وملاجئ النّساء.

تعمل المديريّة العامّـة لإدارة الهجرة على تسييـر الأعمـال والإجـراءات المتعلّقـة بتطبيق الإستراتيجيّات والسّياسات الخاصّة بالهجرة وتحقيـق التّنسيق بين المؤسّسات والهيئات في هذا المجـال ودخول الأجانب إلى تركيا وخروجهم منها

وتجـرى فعاليّـات عديدة لتأمين الانسـجام المجتمعيّ في كلّس التي تسـتضيف 130 ألف شـخص من ضحايا الحرب السّـوريّة، إضافةً إلى تعدادها السّـكانيّ البالغ 93 ألفًا. وفي مقدّمة هذه الفعاليّات تأتي المراكز النّسـائيّة لتعلّم المهن التي تقيمها بلدية كلّس. فهناك 12 مركزًا من هـذا النّـوع مكوّنًا من 75 عاملًا ميدانيًّا. في هذه المراكز التي أخذت على عاتقها تعزيز الرّوابط المجتمعيّة، وإزالة عائق اللّغة، وتعزيز الرّوابط بين المجتمع المسـتضيف واللّاجئين السّـوريّين، وتقام دورات تعليميّة في مجال الحلاقة وتصفيف الشّـعر والعناية بالبشرة، وتعلّم اللّغة التّركيّة قراءةً وكتابةً، والكمبيوتر، وفنّ الطّهو، وحياكة السّجّاد، والفنون اليدويّة، وتعلّم قراءة القرآن الكريم، والتّعليم التّحضيريّ.

وتـؤدّي بلديّـة باغجلـير دورًا فاعلًا في عمليّة الانسـجام المجتمعيّ باسـتضافتها 55 ألف لاجئ سـوريّ، والأعمال التي تنجزها في هذا الشّـأن. فهناك العديد مـن الفعاليّات التي تقوم بهـا بلديـة باغجلير التي أحدثـت في بنيتها وحدات مـن أجل الأعمال المتعلّقـة بالمهاجرين من قبيل "مجلس اللّاجئين"، و"وحدة الهجرة والانسـجام". فإلى جانب تقديم المعونات الإنسـانيّة والتّعليميّـة أقحم اللّاجئون السّـوريّون في مجلس المتطوّعين ومجلـس الأطفال، واعتمد تعزيز العلاقة بين المجتمعين: المسـتضيف والمستضاف أساسًـا لتحقيق الانسجام الاجتماعيّ. كما أنّ بلديّـة باغجلـير تقدّم الدّعم التّعليميّ للأطفال السّـوريّين في بيوت المعرفـة جنبًا إلى جنب مع الأطفال الأتراك، ويسـاعد ذلك على الانخراط في المجتمع. وبفضل مراكز العمل يجري دعم السّـوريّين الباحثـين عن العمـل في موضوع العمالة. وهنـاك أيضًا مشروعـات وأعمال عديدة

تنجـز لتأمين اطـلاع مواطني البلدين على ثقافة بعضهما، ففي مركز المـرأة والأسرة والثّقافة في مبنى بلدية باغجلير على سـبيل المثال، تطهو النّسـاء السّـوريّات والأتراك المقيمات في باغجلير المأكولات الشّعبيّة، ويعلّمن بعضهنّ طريقة تحضيرها، ويبنين الصّداقات.

وأخيرًا يمكن القول: إنّ الأعمال التي تقوم بها الإدارات المحلّيّة من أجل الانسـجام تركّز على النّسـاء والأطفـال تحديدًا، فتقيم في الغالـب دورات لتعليم اللّغة التّركيّـة، وأخرى لتعلّم المهـن. ويمكن القول إنّ إقامة هذه الفعاليّات التي تشـمل المجتمع المسـتضيف مقاربة إيجابيّة جدًّا، إذ إنّ تقدّم عمليّة الانسجام بشكل ثنائيّ الجانب -أي التي تشمل المجتمعين: المستضيف والمستضاف- سوف يعطي نتائج أفضل على المدى الطّويل.

المنظّمات غير الحكوميّة وأعمالها ذات الصّلة بالانسجام:

ينـصّ البنـدان 1 و3 من المادّة 96 مـن قانون الأجانـب والحماية الدّوليّة عـلى التّعاون مع المنظّمات غير الحكوميّة لتسيير عمليّة الانسجام. فالحديث عن هذا الأمر على الصّعيد القانونيّ مقاربة حسنة؛ لأنّ التّرتيبات القانونيّة لها أهمّيّة كبيرة في إسهام المنظّمات غير الحكوميّة في عمليّة الانسـجام من حيث التّحكّم الميدانيّ والتّـماس الحقيقيّ. والأعمال التي تحصل في المجال المدنيّ أقرب إلى المهاجرين والمجتمع المسـتضيف من حيث الاتصال، ويمكنها أن تؤمّن إسـهامًا أكثر فاعليّـةً. ولا شـكّ أنّ هناك عددًا كبيرًا من المنظّمات غـير الحكوميّة التي تنجز أعمالًا ذات صلة بالمهاجرين. وبما أنّنا لا نسـتطيع أن نتحدّث عنهـا جميعًا في هذا المقال، فقد آثرنا أن نقدّم أعمال بعـض المنظّمات غير الحكوميّة التي تشـكّل قدوةً. فتأتي منظّمة الهـلال الأحمر التّركيّة في مقدّمة المنظّـمات التـي تؤدّي دورًا كبيرًا عبر المعونات الإنسـانيّة التي تقدّمها للسّـوريّين منذ أول أيّام الأزمة السّوريّة. وقد أبدت منظّمة الهلال الأحمر التّركيّة التي تعدّ أقدم المنظّمات غير الحكوميّة في تركيا تجربتها هذه في أعمال الانسجام بما لديها من تراكمات تاريخيّة تعود إلى 150 عامًا.

إنّ مديريّـة الهجـرة وخدمـات اللّاجئين في بنية منظّمة الهلال الأحمـر التّركيّة تأتي في مقدّمة المؤسّسـات التـي تعمـل على تسـيير فاعل لأعمال الانسـجام الاجتماعـيّ، وعمليّـات الإغاثة الطّارئة للمهاجرين في تركيا، وذلك في إطار الأزمة السّـوريّة وعمليّات الإغاثة الإنسـانيّة. إلى جانب المساعدات العينيّة والنّقديّة التي تقدّمها لجميع الأجانب المسجّلين في تركيا والمحتاجين إلى المسـاعدة، إذ إنّ لديهـا العديد من الأعمال التي تنجزها عـن طريق مراكز المجتمع، في إطار برنامج الانسـجام الاجتماعيّ. أسّسـت مراكز المجتمع بدايةً في أورفة عام 2015، ثمّ ما لبثت أن افتتحت في إسـطنبول (بشـقّيه الأناضـوليّ والأوربّيّ)، وقونية، وأنقـرة، وكلّس، وبورصة، وإزمير، وأضنة، ومرسـين، وعينتاب، وأنطاكية، وقيصري، ومرعش، وماردين، ليبلغ عددها الإجماليّ 15 مركزًا، يقدّم الخدمات للمهاجرين والمجتمع المسـتضيف، ويسيّر أعمال الانسجام الاجتماعيّ. ومن أجل تعزيز الانسـجام الاجتماعيّ يجمع بين أناس من مجتمعات مختلفة للقيام بالنّشـاطات الاجتماعيّـة والثّقافيّـة. في إطار هـذه الأعمال توصّل إلى 105.978 شـخصًا عن

طريق القيام بنشاطات للتّحفيز على بناء علاقات طيّبة بين المهاجرين والمجتمع المستضيف، وتعزيز الصّداقة في عموم المجتمع بإزالة الأحكام المسبقة بحقّ المهاجرين.

وإضافةً إلى مراكز المجتمع، تأسّس مركز الشّهيد سرحات أوندر لحماية الأطفال في أنقرة في مارس/ آذار 2017، ليقدّم الدّعم النّفسيّ والاجتماعيّ للأطفال وذويهم، مستعينًا بطرق التّعليم النّظاميّ الموجّه للأطفال من الفئة العمريّة 6 – 18 عامًا ضمن الحقول الصّديقة للأطفال (ÇDA) والحقول الصّديقة للشّباب (GDA)، والقيام بنشاطات تهدف إلى تحقيق الانسجام الاجتماعيّ تحت عناوين، مثل النّظافة العامّة، وبلطجة الأقران، وإقامة ورشات العمل والسّيمينارات والدّورات التّعليميّة. تتضمّن منظّمة الهلال الأحمر التّركيّة 22 مركزًا للإيواء المؤقّت، و15 مركزًا مجتمعيًّا، ومركزًا واحدًا لحماية الأطفال، وبنيتين جوّالتين، و3 مراكز للأطفال والشّبّان، وتهدف من خلال هذه الوحدات إلى تعزيز الانسجام بين المجتمع التّركيّ والمهاجرين، وتحسين ظروف معيشتهم.[15]

هناك منظّمة أخرى أسّست مع اندلاع حرب البوسنة عام 1992، هي (منظّمة الإغاثة الإنسانيّة وحقوق الإنسان والحرّيّات – İHH) التّركيّة، وأصبحت في وقت قصير واحدةً من المنظّمات الرّائدة في مجال الإغاثة الإنسانيّة، وإحدى أهمّ الفاعلين في عمليّة الانسجام. تعمل منظّمة الإغاثة التّركيّة İHH على تغطية احتياجات السّوريّين النّازحين منهم في بلادهم واللّاجئين المقيمين في تركيا، منذ بداية الحرب. وتقدّم لهم المعونات الإنسانيّة من المأوى والتّعليم والصّحّة والغذاء، وتخفّف آثار الحرب على السّوريّين من خلال 9 مراكز تنسيقيّة. هناك تخمينات بأنّ الحرب السّوريّة أسفرت عن تيتيم 600 ألف طفل خلال الأعوام الخمسة الماضية. ومنظّمة الإغاثة التركية İHH التي تعمل منذ تأسيسها على مساعدة اليتامى تقدّم

للأطفال اليتامى الّذين لجأوا إلى تركيا قادمين من سوريا جميع احتياجاتهم من التّعليم والصّحّة والمـأوى والدّعم النّفسيّ والاجتماعيّ والأمن. في هذا المضمار أسّسـت منظّمة الإغاثة التّركيّة بالتّعـاون مـع جمعيّـة راف الخيريّة القطريّـة، مدينـة راف– İHH للأطفال السّـوريّين اليتامى في الرّيحانيّـة عام 2017، لتلبيـة احتياجاتهم كافّة، ودعمهم من النّاحيتين المعنويّة والجسـديّة، وتخفيـف آثار الحرب عنهـم، وتحقيق أمنهم، وتطويـر مهاراتهم الاجتماعيّة، وتشـجيعهم على الانسجام مع المجتمع التّركيّ [16].

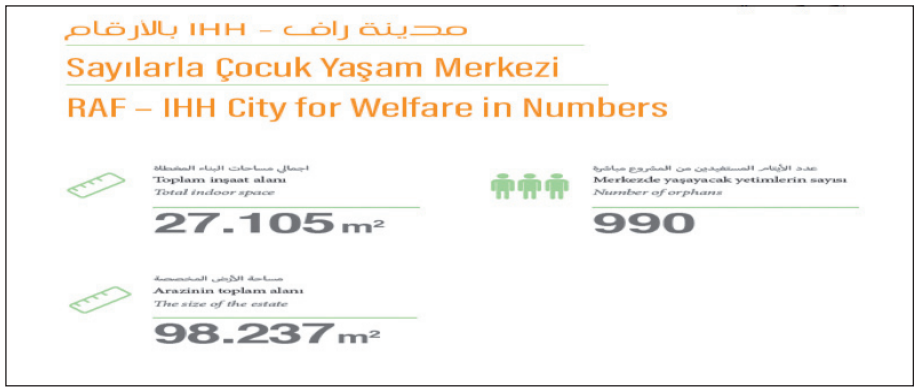

تقوم وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعيّة بالعديد من الأعمال المتعلّقة بالأطفال المفتقريـن إلى مرافق. وتقدّم لهم الخدمات بموجب المـادّة 66 من قانون الأجانب والحماية الدّوليّة ذي الرقم 6458. وبعد إتمام تسجيل طلبات لجوء هؤلاء الأطفال من قبل المديريّة العامّة لإدارة الهجرة بالولايات يوجّهون إلى مديريّة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعيّة بالولايـات. وفي مراكز دعم الأطفـال المختصّة في مجالها تقدّم الخدمـات إلى الأطفال تحت الحمايـة عمومًا، من 12 عامًـا وما فوق. أمّا الأطفال من الفئة العمريّة 0– 12 عامًا فتكون رعايتهـم في بيوت الأطفال، منـذ وضعهم تحت الحماية مع الأطفال الأتراك. وقد بلغ عدد الأطفـال الموضوعـين تحت الحماية والرّعايـة 704 طفلًا؛ وضع 486 منهـم في 10 مراكز لدعم الأطفال، و218 منهم في المنظّمات الأخرى، بحلول شهر أغسطس/ آب 2018.

المصدر: اللّقاء مع المسؤولين في وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعيّة.

تشكّل النّساء العنصر الآخر الذي لا يقلّ أهمّيّةً عن الأطفال في عمليّة الانسجام. إذ يوجد في تركيا بعض المنظّمات غير الحكوميّة التي تقوم بأعمال الانسجام بحيث تركّز على النّساء فقط، وخير مثال على ذلك جمعيّة المرأة والدّيمقراطيّة (KADEM) التي تنفّذ مشروعات الانسجام المختلفـة مـن أجل النّسـاء السّـوريّات اللّواتي أجـبرن على الهجـرة إلى تركيا هربًـا من ويلات الحـرب التـي تدور رحاها منذ عام 2011. وتتعاون مع بلديّـة مدينة صقارية الكبرى في إطار "مشروع الانسـجام المجتمعيّ الموجّه للنّسـاء والعوائل السّورية اللّاجئة"، للقيام بنشاطات، مثل: نشـاطات الإدراك المجتمعيّ، وورشـة عمل الانسـجام المجتمعيّ الموجّه للنّساء والأسر

السّوريّة اللّاجئة، ودراسات حول النّساء اللّاجئات في مجال الاقتصاد والاجتماع والتّعليم والأمن، والحماية المؤقّتة وإعداد دليل التّوعية والإرشاد وتوزيعه، وتفعيل ورشات العمل التّعليميّة للنّساء في مراكز التّعليم المؤقّتة، ودورات تعليم اللّغة التّركيّة، وسيمينارات الاتّصال، ودورات تعليميّة للمهن واكتساب المعلومات والمهارات، وورشات العمل التّطبيقيّة، وفعاليّات الإرشاد، ودورات تعليميّة حول الأسرة، ودورات من أجل الهوايات. وهناك مشروع آخر لجمعيّة المرأة والدّيمقراطيّة بعنوان "النّساء في طريق الهجرة"، تهدف من خلاله إلى تحليل مشكلات اللّاجئين واحتياجاتهم، وتزويدهم بمعلومات حول حقوقهم القانونيّة، وإزالة الأفكار الخاطئة والأحكام المسبقة بشأن اللّاجئين، وطرح الممارسات الجيّدة المعمول بها في العالم بشأن الانسجام. كما يوجد في بنيتها مركز البحوث الاجتماعيّة والاقتصاديّة للنّساء اللّاجئات الذي يتضمّن فريقًا لتحقيق الانسجام النّفسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ، والذي يقدّم دورات تعليميّة للّغتين التّركيّة والعربيّة، والحاسوب والتّصوير الفوتوغرافيّ.[17]

في أعقاب قدوم 500 ألف شخص إلى تركيا إبّان الأزمة الخليجيّة 1991 أُسّست في أنقرة جمعيّة التّضامن مع اللّاجئين والمهاجرين (SGDD) بدعم الأمم المتّحدة ومجموعة من الأكاديميّين عام 1995. فكانت أوّل جمعيّة في تركيا يحمل اسمها مفهوم "اللّاجئ". وتقوم هذه الجمعيّة في إطار الانسجام بأعمال من شأنها أن تسّهل اندماج اللّاجئين في الحياة الاجتماعيّة جنبًا إلى جنب مع السّكّان المحلّيّين؛ لتحقيق السّلام بين المجتمعات، وتفتتح مراكز السّلام والفنّ، وتقيم أنشطةً متعدّدةً في مجال الانسجام المجتمعيّ.[18]

وثمّة مجال جوهريّ آخر فيما يتعلّق بانسجام المهاجرين، هو مجال الحقوق، إذ ينبغي على المهاجرين أن يكونوا على إحاطة تامّة بحقوقهم وواجباتهم، وأن ينفّذوها. فهناك جمعيّة المواطنة (HYD) التي أسّست مجالس اللّاجئين في نقابة المحامين في المنطقة بالتّعاون مع نقابة المحامين في أورفة، بغية دعم المهاجرين من النّاحية القانونيّة، وتقوم بأعمال في نقابات المحامين لها علاقة بالدّعم القانونيّ. إضافةً إلى ذلك أسّست عيادة الحقوق في كلّيّة الحقوق بجامعة إسطنبول؛ لكي يكتسب طلّاب كلّيّة الحقوق المعلومات والخبرات فيما يتعلّق بحقوق اللّاجئين، وأجرت دراسات عديدةً في هذا الموضوع. وهناك العديد من المنظّمات غير الحكوميّة، مثل جمعيّة المظلومين، وجمعيّة اللّاجئين، ووقف تطوير الموارد البشريّة (İKGV)، وجمعيّة التّضامن مع المهاجرين واللّاجئين، وجمعيّة حقوق الإنسان (İHD)، وجمعيّة دعم الحياة، مفوّضيّة الأمم المتّحدة العليا لشؤون اللّاجئين، ومركز توعية المجتمع، وجمعيّة البحوث العلميّة والألسن الأكاديميّة، وجمعيّة الهجرة- التي تقدّم الدّعم والخدمات الاستشاريّة للّاجئين السّوريّين فيما يتعلّق بالاستشارة القانونيّة الفرديّة حول الإجراءات، والدّعم والاستشارة فيما يخصّ رصد المراكز التي تعنى بالإعادة القسريّة، وتحديد انتهاكات الحقوق، وانتهاك قانون حظر الإعادة القسريّة، والوصول إلى حالة اللّاجئ، والدّعم من أجل الوصول إلى الخدمات والحقوق

الأساسيّة، وتكوين/ تطوير الوعي والإدراك بشأن حقوق اللّاجئين والمهاجرين، والعمل الدّفاعيّ، وحالات ممارسة الضّغوطات، وتطوير القدرات.[19]

إنّ أوّل دليل لانسجام المهاجرين أعدّته منظّمة غير حكوميّة بدعم وزارة التّنمية[20]. في هذا الدّليل المعدّ باللّغتين التّركيّة والعربيّة توجد معلومات شاملة توجيهيّة للمهاجرين فيما يتعلّق بتاريخ تركيا، والبنية القانونيّة في تركيا، والأوضاع القانونيّة للمهاجرين، وحقوقهم وواجباتهم، والنّظام التّعليميّ والصّحّيّ، والمنظّمات غير الحكوميّة، وحالات الطّوارئ.

الخاتمة والتّقييم:

هناك حاجة لمقاربة تشمل المهاجرين والمجتمع المستضيف؛ لأنّ الانسجام لا يزال مفهومًا لم يتّفق عليه بصورة تامّة. فلا بدّ من وجود مقاربات متعدّدة الجوانب لكي لا يميل الانسجام إلى أن يأخذ مفهوم الانصهار، سواء أسميناه انسجامًا ثقافيًّا أم اندماجًا، كما تطرّقنا إلى ذلك في بداية المقال. وفي سياسات الانسجام الموجّهة للمهاجرين في تركيا يوجد قبول عامّ لمقاربة سياسة الانسجام من دون طمس ثقافة المهاجرين الخاصّة بهم. في هذه النّقطة ينبغي تحقيق مزيد من الارتفاع والتّنسيق في تطبيقات الإدارات المحلّيّة والمنظّمات غير الحكوميّة التي أوردنا أمثلةً عنها آنفًا.

ورغم وجود بعض دراسات الرّصد الجزئيّة لتحديد الآثار الميدانيّة لأعمال الانسجام المذكورة أعلاه، فإنّ هناك دراسات كبيرةً نموذجيّةً لم تنفّذ بعد. فعند تمحيص الإجابات عن الأسئلة الموجّهة إلى اللّاجئين السّوريّين فيما يتعلّق بالانسجام في البعدين الاجتماعيّ والثّقافيّ في إحدى الدّراسات الجزئيّة[21] – لوحظ أنّ بعد هذا الانسجام مجال يتطلّب الوقت والتّسامح والتّخطيط لكلا الطّرفين. وتشير العديد من الدّراسات التي أجريت في هذا المضمار إلى وقوع مشكلات بين اللّاجئين السّوريّين والسّكان المحلّيّين؛ نتيجةً لتباين اللّغة والثّقافة ونمط الحياة، وأنّ هذه المشكلات تؤثّر سلبًا في عمليّة القبول والانسجام، وتبيّن أنّ القبول المجتمعيّ للمهاجرين مرتفع لدى المجتمع المستضيف في إطار الحفاظ على التّعاطف والمبادرة التي يحملها مفهوم "الضّيافة". أجل، تشير التّقارير والدّراسات في تركيا إلى وجود مستويات عالية من القبول المجتمعيّ للمهاجرين، ولكنّ المهمّ هو استدامة هذه المستويات.

ومن المهمّ لكي تتحقّق الاستدامة– تعزيز آليّات التّعاون والاستشارة والمشاهدة. وفي هذا المعنى ينبغي التّركيز على الأعمال الفاعلة التي تقوم بها الإدارات المحلّيّة بالتّعاون مع المنظّمات غير الحكوميّة أكثر من التّركيز على تلك التي تقوم بها الإدارة المركزيّة، وإجراء المشاهدة، وتحليل الآثار من المركز مهمّ من حيث استمراريّة الأعمال وفاعليّتها.

وأخيرًا يمكننا القول: إنّ النّماذج النّاجحة التي أنجزتها أو التي ستنجزها تركيا فيما يتعلّق بانسجام المهاجرين ستكون دليلًا ومرشدًا للقرن المقبل الذي يتّفق العديد من علماء الاجتماع على أنّه سيكون قرن الهجرة. ومن هنا فإنّ التّحدّي الأكبر أمام تركيا هو مدى قدرتها على

تحديث سياسات الانسجام، مع تزايد تدفّق المهاجرين. والوضع الحاليّ يبشر بالخير، لكنّنا نرى أنّ التّحليل الصّحيح للاحتياجات التي تشير إليها السّياسات المركزيّة أو أعمال الإدارات المحلّيّة أو المنظّمات غير الحكوميّة، وتطبيقها بشكل صحيح- من شأنه أن يقلّل هشاشة تركيا فيما يتعلّق بموضوع الهجرة والانسجام.

الهوامش والمصادر :

1. سزغين أ. أ. ويولجو ت (2016). "الانسجام الاجتماعيّ والقبول المجتمعيّ للطّلاب الدّوليّين القادمين بالهجرة". هيومانيتس Humanitas (7) 4. ص417– 436.
2. New insights into assimilation and integration theory: Introduction to the special src=r?01419871003777809/issue. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080 .ecsys&journalCode=rers20
3. "دراسة حول عمليّة الانسجام والقبول المجتمعيّ للّاجئين السّوريّين". http://dergipark.gov.tr/ download/article-file/453989 .
4. المديريّة العامّة لإدارة الهجرة (GİGM). السّوريّون تحت الحماية المؤقّتة. 2018.
5. المديريّة العامّة لإدارة الهجرة. http://www.goc.gov.tr/icerik/hakkimizda_308_309.
6. http://istanbul.goc.gov.tr/tr/page/iletisim-yime
7. مرسوم الحماية المؤقّتة. الجريدة الرسميّة. 22 أكتوبر/ تشرين الأوّل 2014. http://www. html.15-20141022/10/resmigazete.gov.tr/eskiler/2014.
8. "الخدمات التّعليميّة والتّربية من أجل الأجانب". وزارة التّربية الوطنيّة 2014. http://mevzuat.meb. gov.tr/dosyalar/1715.pdf
9. الخطّة الإستراتيجيّة لوزارة التّربية الوطنيّة (2015-2019). وزارة التّربية الوطنيّة. 2015. http://sgb. 5sp17.15imzasz. 10.09.201_10052958/meb.gov.tr/meb_iys_dosyalar/2015_09 .pdf
10. إيبك جوشكن. جليلة أرن أكتن. نرجس دما. مؤمنة بركجين. شادي زاهد. مروة فؤاد. ديل ربا تكلوجو. هاندا أوزصرب. تخطّي العراقيل. إتاحة فرص التّعليم للأطفال السّوريّين في تركيا. 2017. https://setav. Engelleri-A %C5 %9Fmak-T %C3 %BCrkiye %E2/11/org/assets/uploads/2017 %80 %99de-Suriyeli- %C3 %87ocuklar %C4 %B1-Okulla %C5 %9Ft %C4 %B1rmak.pdf
11. المرجع المذكور أعلاه نفسه.
12. متين قورقمز. "أثر السّوريّين الّذين هم تحت الحماية المؤقّتة في سوق القوّة العاملة في تركيا". 8 ديسمبر/ كانون الأوّل 2017. http://dergipark.gov.tr/download/article-file/456648.
13. متين كوركمز. "أثر السّوريّين الّذين هم تحت الحماية المؤقّتة في سوق القوّة العاملة في تركيا". 8 ديسمبر/ كانون الأوّل 2017. http://dergipark.gov.tr/download/article-file/456648.
14. تقرير الهجرة والانسجام لمجلس الشّعب الكبير التّركيّ. https://www.tbmm.gov.tr/komisyon/ insanhaklari/docs/2018/goc_ve_uyum_raporu.pdf.
15. الأزمة السّوريّة وعمليّة المساعدات الإنسانيّة. يوليو/تمّوز 2018. https://www.kizilay.org.tr/Upload/Dokuman/Dosya/41960181_temmuz-2018- suriye-krizi-insani-yardim-operasyonu-raporu.pdf.
16. https://www.ihh.org.tr/raf-ihh-cocuk-yasam-merkezi
17. /http://kadem.org.tr/projeler
18. /http://sgdd.org.tr

19. زمراي قوتلو (2015). تقييم قصير للمنظّمات غير الحكوميّة التي تقوم بأعمال من أجل اللّاجئين السّوريّين بدءًا من غرفة الانتظار، وصولًا إلى غرفة الجلوس. وقف المجتمع المفتوح وثقافة الأناضول.
http://www.aciktoplumvakfi.org.tr/medya/02062015beklemeodasi.pdf

20. مركز البحوث العلميّة والتّربويّة والثّقافيّة (BEKAM 2016). الانسجام الاجتماعيّ من الماضي المشترك نحو المستقبل المشترك. عينتاب. منشورات BEKAM.

21. سينم يلدرم ألب، وأمل إسماعيل أوغلو، وجمال إيم. دراسة حول عمليّة الانسجام والقبول المجتمعيّ للّاجئين السّوريّين. بيلغي (35). شتاء 2017. ص-107 126.